

مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ١ يوليو ٢٠٢٤
التقييم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ - ٢٦٨٢	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
تصدر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة اسوان - جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg
تقييم دور وأداء البنك المركزي الكويتي	
Evaluation of the role and performance of the Central Bank of Kuwait	
شعلان زايد عبيد المطيري العنزي * (١)، جلال عبدالفتاح الصغير (٢)، عبدالوكيل محمد ابوطالب (٣)	
(١) المؤلف المختص*: باحث، بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان	
(٢) وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، كلية الزراعة، جامعة أسيوط	
(٣) وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية.	

الملخص:

يتولى بنك الكويت المركزي رسم وتنفيذ السياسة المالية والنقدية لدولة الكويت إستناداً إلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد والبنك المركزي الكويتي وتنظيم المهن المصرفية. وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي بشكل أساسي واحتواء آثار التضخم. كما تسعى للمساهمة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونمو الدخل القومي. وبالإضافة إلى ذلك يركز بنك الكويت المركزي جهوده تجاه المحافظة على الاستقرار المالي للنظام المصرفي وذلك من خلال سياسة التحوط الكلي، والتي تتضمن متابعة حجم الائتمان وسيولة البنوك، بالإضافة الى فرض ومتابعة القرارات المنظمة للعمل. تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي، هل السياسة النقدية والمالية التي يتبناها البنك المركزي الكويتي تحقق الاستقرار النقدي في الكويت. يتمثل في التعرف على واقع الرقابة المصرفية في الكويت والمجهودات المبذولة من طرف بنك الكويت المركزي في تحقيق المنظومة المصرفية، وما هي الآليات والأساليب التي يتبناها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي في الكويت. وتقييم أداء البنك المركزي في الاقتصاد، وذلك من خلال استقرار سعر الصرف، وهل تمكنت السياسة المالية والنقدية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة لأسعار الصرف في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٠). الطريقة البحثية ومصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري من الدراسة والمنهج التحليلي الذي يسمح بتحليل المعلومات للوصول الى اهم الملاحظات والنتائج. والمنهج الكمي الكلمات المفتاحية: الرقاب، الدور، تقييم، أداء، البنك

Summary

Evaluation of the role and performance of the Central Bank of Kuwait

The research aims to identify the reality of banking supervision in Kuwait and the efforts made by the Central Bank of Kuwait to achieve the banking system, and what are the mechanisms and methods followed by the Central Bank to achieve monetary stability in Kuwait. And evaluate the performance of the Central Bank in the economy, through the stability of the exchange rate, and whether the fiscal and monetary policy managed to achieve the optimal and acceptable levels of exchange rates in Kuwait during the period (2002-2020). The research relied on the descriptive approach to present the theoretical side of the study and the analytical approach, which allows analyzing the information to reach the most important observations and results. And the quantitative approach, where the full model of simultaneous equations was used.

The most important search results were:

The assets of Kuwaiti banks witnessed an increase during the period (2012-2021), as they rose from 6.2 billion dinars in 2012 to about 13.2 billion Kuwaiti dinars in 2021, an increase of about 7 billion dinars. This is good from the side of the sources of funds, but from the side of their use, it is represented in the growth of credit facilities provided to the private sector and the government.

-The average capital adequacy ratio reached about 18.2%, and the fact that the capital ratio reached such high levels is a positive indication that banks in Kuwait maintain sufficient capital to face risks, which enhances financial stability in Kuwait.

The return on average assets reached its maximum value in 2018, reaching about 1.3%, while it reached its lowest value in 2020, reaching about 0.6%, due to the banks' impact on the Corona pandemic.

The ratio of operating expenses to total revenues reached its maximum value in 2019, reaching about 60.5%, while it reached its lowest value in 2012, reaching about 52.7%, due to the banks' impact on the Corona pandemic.

-The total assets of banks in Kuwait witnessed an increase of a rate that exceeds the increase in the GDP, and thus it is concluded that the Kuwaiti banking sector enjoys a good state of financial stability and a great ability to face financial crises.

-The exchange rate equation for the cash flows of foreign capital has an effect on achieving stability in the exchange rate, and there is an effect of the monetary policy tools of the Central Bank of Kuwait. In the money supply equation, it shows the mutual effect of the monetary policy tools of the central bank, the most important of which is the quantity of money supplied by the central bank.

Recommendations:

-Developing the following supervisory tools used by the Central Bank of Kuwait in regulating monetary and fiscal policy so that it can reach the objectives set for the policy.

-Drawing monetary and fiscal policy in accordance with the developments in the productive economic sectors, as these sectors have a tangible impact on the economy, compared to non-productive economic sectors such as the real estate sector.

-Focusing by the Central Bank of Kuwait on rehabilitating, developing and developing the skills of those in charge of banking supervision working for it, and paying attention to the human element in order to keep pace with global development through training courses in the field of banking supervision, in order to increase their banking regulatory awareness, which is reflected in their practice of effective banking supervision on banks.

Keywords: Evaluation ,performance ,Central ,Kuwait

مقدمة:

يتولى بنك الكويت المركزي رسم وتنفيذ السياسة المالية والنقدية لدولة الكويت إستناداً إلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد والبنك المركزي الكويتي وتنظيم المهن المصرفية.

وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي بشكل أساسي واحتواء آثار التضخم. كما تسعى للمساهمة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ونمو الدخل القومي. وبالإضافة إلى ذلك يركز بنك الكويت المركزي جهوده تجاه المحافظة على الاستقرار المالي للنظام المصرفي وذلك من خلال سياسة التحوط الكلي، والتي تتضمن متابعة حجم الائتمان وسيولة البنوك، بالإضافة الى فرض ومتابعة القرارات المنظمة للعمل.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي، هل السياسة النقدية والمالية التي يتبعها البنك المركزي الكويتي تحقق الاستقرار النقدي في الكويت .

هدف الدراسة: يتمثل في التعرف على واقع الرقابة المصرفية في الكويت والمجهودات المبذولة من طرف بنك الكويت المركزي في تحقيق المنظومة المصرفية، وما هي الاليات والأساليب التي يتبعها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي في الكويت. وتقييم أداء البنك المركزي في الاقتصاد، وذلك من خلال إستقرار سعر الصرف، وهل تمكنت السياسة المالية والنقدية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة لأسعار الصرف في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٠).

الطريقة البحثية ومصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري من الدراسة والمنهج التحليلي الذي يسمح بتحليل المعلومات للوصول الى اهم الملاحظات والنتائج. والمنهج الكمي، حيث تم استخدام النموذج الكامل للمعادلات الانية والنموذج هو:

▪ معادلة (١) سعر الصرف:

$$EX=C_1+C_2 INF + C_3 MS+C_4 DOP+ C_5 F+ C_6 R+C_7 X+ C_8 M +U_i \quad (1)$$

▪ معادلة (٢) حجم الصادرات:

$$X=C_9+C_{10} EX +C_{11} INF+ C_{12}DOP+C_{13}EX+U_2 \quad (2)$$

▪ معادلة (٣) حجم الواردات:

$$M = C_{14} + C_{15}EX + C_{16}MT + C_{17}GDP + C_{18}INF + C_{19}DOP + C_{20}LAGM + U_3 \quad (3)$$

▪ معادلة (٤) معدل التضخم:

$$INF = C_{21} + C_{22}EX + C_{23}RGDP + C_{24}RMS + U_4 \quad (4)$$

▪ معادلة (٥) عرض النقود:

$$MS = C_{25} + C_{26}EX + C_{27}INF + C_{28}GDP + U_5 \quad (5)$$

▪ معادلة (٦) الاحتياطي من النقد الاجنبي:

$$R = C_{29} + C_{30}X + C_{32}F + C_{32}LAGR + U_6 \quad (6)$$

حيث أن:

INF	معدل التضخم.	EX	سعر الصرف:
R	الاحتياطي النقدي:	F	تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية:
M	الواردات:	X	الصادرات:
TM	ضرائب الواردات:	TX	ضرائب الصادرات:

وتم الاستعانة ببيانات واحصاءات وتقارير بالبنك المركزي الكويتي، وبيانات البنك الدولي ، وبعض الدراسات والبحوث والدوريات الخاصة بموضوع الدراسة.

نتائج البحث:

أهم مؤشرات الاستقرار المالي للبنك المركزي الكويتي:

فالاستقرار المالي^(١) يعنى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة لذا، يعتبر أي نظام مالي يتكون من مؤسسات وأسواق وبنية تحتية نظاماً مستقراً اذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية حتى في أوقات الازمات والضغوط ونظراً للتكلفة الاقتصادية والاجتماعية الضخمة لالازمات المالية فإن تحقيق الاستقرار المالي يظل في مقدمة أهداف البنوك المركزية والجهات الرقابية. وهناك مجموعة من المؤشرات التي تقيس درجة الاستقرار المالي نذكر منها:

■ **مؤشر موجودات البنك المركزي:** شهدت موجودات البنوك الكويتية ارتفاع خلال فترة (٢٠١٢ - ٢٠٢١)، حيث ارتفعت من ٦,٢ مليار دينار عام ٢٠١٢ الى حوالي ١٣,٢ مليار دينار كويتي عام ٢٠٢١ بزيادة بلغت نحو ٧ مليار دينار، وترجع هذه الزيادة الى عدة أسباب منها زيادة رؤوس أموال البنوك بشكل جيد هذا من جانب مصادر الأموال اما من جانب استخدامها فتتمثل في نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص وللحكومة. وبدراسة العلاقة الإتجاهية لإجمالي الموجودات البنك المركزي (ملحق (١)) خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ .

فقد أوضحت نتائج التقدير أن الصورة الخطية هي أفضل الصور الرياضية مناسبة لطبيعة البيانات، وتبين أن الموجودات تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ٧٤٤,٦٣ مليون دينار سنوياً، ويمثل نحو ٧,٦% من المتوسط السنوي للموجودات والبالغ ٩,٧ مليار دينار وذلك خلال فترة الدراسة. حيث تثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١. كما تثبتت معنوية النموذج ككل. كما أشارت النتائج إلى أن حوالي ٩٦% من التغيرات الحادث في إجمالي الموجودات يرجع إلى مجموعة العوامل التي يعكس أثرها عامل الزمن.

مؤشر المتانة المالية: هو عبارة عن نسب مالية تستخدم في الوقوف على متانة وقدرة قطاع البنوك في مواجهة مخاطر أعمالها واستيعاب الصدمات السلبية الخارجية والداخلية ، ومن هذه المؤشرات:

-نسبة كفاية رأس المال: تعتبر من أهم النسب الدالة على متانة أوضاع البنوك، حيث تقيس هذه النسبة مستوى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل البنوك لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها حيث يتم ترجيح أصول البنك للمخاطر ونسبته الى رأس مال البنك، ويعد ارتفاع هذه النسبة تحسن درجة الأمان لدى البنك. إستمرت البنوك الكويت في الحفاظ على مستويات مرتفعة من رأس المال بفضل جهود بنك الكويت المركزي لضمان استقرار النظام المالي، حيث يلعب معدل كفاية رأس المال دوراً حاسماً في هذا الصدد بلغ متوسط معدل كفاية رأس المال نحو ١٨,٢%، حيث بلغ أعلى قيمة له عام ٢٠٢١ حيث بلغ نحو ١٩,١% بينما بلغ أدنى قيمة له عام ٢٠١٤ حيث بلغ نحو ١٦,٩%، أى ما يفوق الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ ١٢%، والحد الأدنى المقرر من لجنة بازل والبالغ ٨%، كما يوضح شكل (١)، ويرجع تراجع معدل كفاية رأس المال عام ٢٠١٤ لتطبيق معايير لجنة بازل ٣، ويرجع أيضاً الى النمو القوي بنسبة ١٤,٤% في إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنة بالنمو في إجمالي رأس مالها والبالغ نسبته ٢,٣%.^(٦) ان وصول نسبة رأس المال الى هذه المستويات المرتفعة يعد مؤشراً ايجابياً يدل على احتفاظ البنوك في الكويت برؤوس أموال كافية لمواجهة المخاطر، مما يعزز من الاستقرار المالي في الكويت.

جدول (١): معادلات الاتجاه الزمني العام لإجمالي الموجودات خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢١).

المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	R ²	F	المتوسط الحسابي	معدل التغير %
الموجودات	$\hat{Y}_i = 56.08,933 + 744,630 X$ (١٣,٩)* (١٦,٩)*	٠,٩٥	١٩٤,٧*	٩٧٠٤,٢٢٥	٧,٦٧

- $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i - X_i متغير الزمن في السنة i

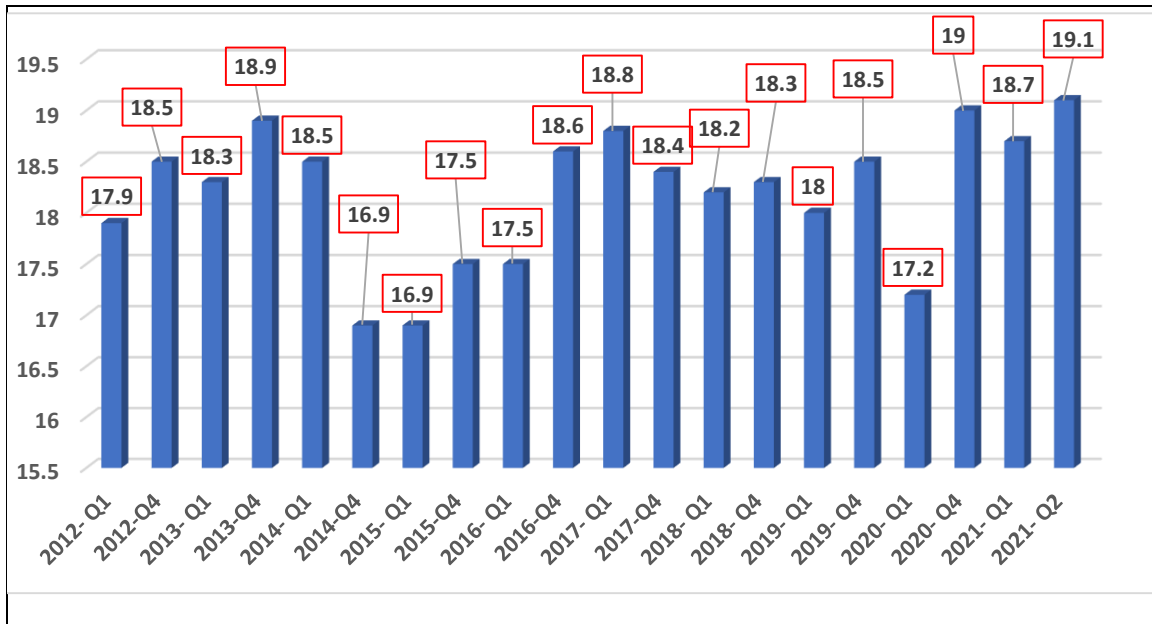
-الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

-(*) معنوية عند مستوى 0.05 -(**) معنوية عند مستوى ٠,٠١.

-R² معامل التحديد المعدل. - F تمثل قيمة (ف) المحسوبة للنموذج.

المصدر: جمعت وحسبت من ملحق (١).

شكل (١): تطور نسبة معدل كفاية رأس المال خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠٢١



المصدر: بنك الكويت المركزي، الإحصاء والإصدارات، اعداد مختلفة

مؤشر نسبة الرافعة المالية: تقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنوك على تمويل أصولها من حقوق الملكية مقابل خلق خصوم، إذ يتم احتساب هذه النسبة بقسمة حقوق مساهمي البنوك على إجمالي موجوداتها. وهو مقياس غير موزون بالمخاطر يعمل كمعيار مساعد لمعيار كفاية رأس المال أن نسبة الرفع المالي قد إنخفضت من نحو ١٢,٦% عام ٢٠١٢ إلى نحو ١٢% عام ٢٠٢٠ بانخفاض بلغ نحو ٥,٥%، وهو أعلى بكثير من نسبة ٣% المطلوبة كحد أدنى كما تمكنت البنوك على مدى السنوات الماضية من المحافظة على مستوي معدلات الرفع المالي من خلال نمو متواز في كل من الأصول ورأس المال لديها. هذا يعزز من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر. ملحق (١)

مؤشر العائد على متوسط حقوق الملكية: هي عبارة عن نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين. ومن ملحق (١) يتضح أن العائد على متوسط حقوق الملكية وصل أقصى قيمة له عام ٢٠١٨ حيث بلغ نحو ١٠,٨%، بينما بلغ أدنى قيمة له عام ٢٠٢٠ حيث بلغ نحو ٥%، ويرجع ذلك لتأثر البنوك بجائحة كورونا.

مؤشر العائد على متوسط الأصول: هي عبارة عن نسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول. وملحق (١) يتضح أن العائد على متوسط الأصول وصل أقصى قيمة له عام ٢٠١٨ حيث بلغ نحو ١,٣%، بينما بلغ أدنى قيمة له عام ٢٠٢٠ حيث بلغ نحو ٠,٦%، ويرجع ذلك لتأثر البنوك بجائحة كورونا.

نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات: هي عبارة عن نسبة المصروفات التشغيلية (المصروفات من الفوائد + المصروفات من غير الفوائد) إلى إجمالي الإيرادات (الإيرادات من الفوائد + الإيرادات من غير الفوائد). ومن ملحق (١) يتضح أن نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات وصل أقصى قيمة له عام ٢٠١٩ حيث بلغ نحو ٦٠,٥%، بينما بلغ أدنى قيمة له عام ٢٠١٢ حيث بلغ نحو ٥٢,٧%، ويرجع ذلك لتأثر البنوك بجائحة كورونا.

مؤشر نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع: يشير هذا المؤشر إلى قيمة التسهيلات الائتمانية التي قام المصرف بإقراضها من إجمالي قيمة الودائع التي قام بتجميعها. يعبر هذا المؤشر عن مدى اعتماد المصرف على الودائع لديه في منح الائتمان للمقترضين وهي وظيفة المصرف الرئيسية. تؤثر التشريعات الرسمية بكل بلد على هذا المؤشر، حيث

تحدد تلك التشريعات نسبة التوظيف الخارجي المفروضة على المصارف، كما يتأثر هذا المؤشر بتقييم المصارف ذاتها للمخاطر. يدل الارتفاع في هذا المؤشر على ديناميكية القطاع المصرفي. وكما هو موضح ملحق (١) ارتفع هذا المؤشر من ٩٢,٩٣% عام ٢٠١٢ الى ١٠٥,١٩% عام ٢٠٢٠. وبدراسة العلاقة الإتجاهية لنسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع (جدول (٢)) فقد أوضحت نتائج التقدير أن الصورة الخطية هي أفضل الصور الرياضية مناسبة لطبيعة البيانات، وتبين أن نسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو 1.28% سنوياً، ويمثل نحو ٧,٦% من المتوسط السنوي لنسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع والبالغ ٩٨,٣% وذلك خلال فترة الدراسة. حيث ثبتت المعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية ٠,٠١. كما ثبتت معنوية النموذج ككل. كما أشارت النتائج إلى أن حوالي 88% من التغيرات الحادث في نسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع يرجع إلى الزمن.

جدول (٢): معادلات الاتجاه الزمني العام لنسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠).

المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	R ²	F	المتوسط الحسابي	معدل التغير %
نسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع	$\hat{Y}_i = 89.633 + 1.728 X_i$ (66.3)** (7.2)**	٠,٨٨	51.75**	٩٨,٣	١,٨

- $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i - X_i متغير الزمن في السنة i
- الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.
- (*) معنوية عند مستوى 0.05. - (**) معنوية عند مستوى ٠,٠١.
- R² معامل التحديد المعدل. - F تمثل قيمة (F) المحسوبة للنموذج.
المصدر: جمعت وحسبت من ملحق (١).

مؤشر نسبة إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر قيمة أصول المصارف في دولة ما مقارنة بحجم اقتصاد هذه الدولة. بمعنى آخر، يجب أن يكون حجم القطاع المصرفي (قيمة أصوله) متوافقاً مع الناتج المحلي الإجمالي حتى يكون بوسع الدولة أن تساعد المصارف المتعثرة في الأزمات المالية. يمكن لهذا المؤشر أن يعطي صورة أدق عن عمق الوساطة المالية المصرفية إذا ما تم احتساب الأصول المصرفية المحلية بدلاً من إجمالي الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي ملحق (١) وبدراسة العلاقة الإتجاهية لنسبة إجمالي الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي (جدول (٣)) فقد أوضحت نتائج التقدير أن الصورة الخطية هي أفضل الصور الرياضية مناسبة لطبيعة البيانات، وتبين أن نسبة اجمالي الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً قدر بنحو ٦,٦% سنوياً، ويمثل نحو ٧,٤% من المتوسط السنوي لإجمالي الأصول الى الناتج المحلي الإجمالي والبالغ ٨٨,٧% وذلك خلال فترة الدراسة. مما يؤكد أن إجمالي أصول المصارف في الكويت شهدت زيادة بنسبة تفوق الزيادة في الناتج المحلي، وبالتالي يستنتج أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بحالة جيدة من الاستقرار المالي وقدرة كبيرة على مواجهة الأزمات المالية.

تقييم أداء البنك المركزي وذلك من خلال استقرار سعر الصرف،:

يتناول هذا الجزء تقييم أداء البنك المركزي من خلال استقرار سعر الصرف وهل تمكنت السياسة المالية والنقدية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة لأسعار الصرف في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٠). وذلك من خلال استخدام النماذج القياسية.

النموذج القياسي المقترح ^(٥) تعد النماذج القياسية أساليب تستخدم في عمليات رسم السياسة الاقتصادية وإعدادها وتخطيط أنشطة القطاعات الاقتصادية المختلفة ومتابعتها، وإن عملية بناء أي نموذج قياسي بشكل عام هي صياغة أو وصف للنظريات الاقتصادية في شكل معادلات خطية أو غير خطية، والعمل على تحويل تلك المعادلات الموصفة الى الشكل التصادفي وتطبيق النظريات القياسية عليه. وذلك من خلال:

جدول (٣): معادلات الاتجاه الزمني العام لنسبة اجمالي الأصول الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠).

المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	R ²	F	المتوسط الحسابي	معدل التغير %
نسبة اجمالي الأصول الى الناتج المحلي الاجمالي	$\hat{Y}_i = 556. + 6,620 \cdot X$ (٥,١)** (٧,٦)**	٠,٨٨	٢٥,٩٦١**	٨٨,٦	٧,٤

- $\hat{Y}$ القيمة التقديرية للمتغير التابع في السنة i - X_i متغير الزمن في السنة i

- الأرقام بين قوسين وأسفل معاملات الانحدار تشير الى قيمة (t) المحسوبة.

- (*) معنوية عند مستوى 0.05. - (**) معنوية عند مستوى ٠.٠١.

- R² معامل التحديد المعدل. - F تمثل قيمة (ف) المحسوبة للنموذج.

المصدر: جمعت وحسبت من ملحق (١).

أولاً: اختيار المتغيرات المؤثرة لنموذج سعر الصرف في الكويت: تم تحديد المتغيرات التي يتضمنها النموذج من خلال احتوائه على المتغيرات التالية متغيرات داخلية ومتغيرات محددة مسبقاً (وتنقسم الى قسمين : متغيرات خارجية، ومتغيرات ذات فترات ابطاء).

- **المتغيرات الداخلية:** وهي عبارة عن المتغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج او هي المتغيرات التي تتحدد اختلافاتها عن طريق النموذج الاقتصادي قيد البحث بمعنى ان اختلافات المتغيرات الداخلية تتحدد بعد معرفة قيم معالم النموذج وقيم المتغيرات الأخرى، وتتمثل في الاتي:

١. سعر الصرف: EX هو عبارة عن سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

٢. حجم الصادرات: X هي جملة السلع المصدرة الى الخارج.

٣. حجم الواردات: M هي جملة السلع التي تستوردها الدولة من الخارج.

٤. معدلات التضخم: INF هو الارتفاع المستمر والواضح في المستوى العام للأسعار، معدل التغير النسبي للرقم القياسي لنفقة المعيشة بين فترتين زمنيتين (فترة أساس وفترة مقارنة) منسوب للرقم القياسي في فترة الأساس وتحسب بالمعادلة الآتية:

$$F = \frac{CPI_{(t-1)} - CPI_{(t)}}{CPI_{(t)}}$$

حيث ان: معدل التضخم: F

الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الفترة الزمنية (t+1): CPI_(t+1)

الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الفترة الزمنية (t): CPI_(t)

٥. عرض النقود: هي الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع الاقتصادي او هو الرصيد الكلي لوسائل

الدفع المحلية المتوفرة ومصادرها هي: الدولة والجهاز المصرفي.

- المتغيرات المحددة مسبقاً:

متغيرات محددة مسبقاً وهي متغيرات تتحدد قيمتها بعوامل خارجة عن النموذج وتنقسم بدورها الى قسمين :
متغيرات خارجية ومتغيرات ذات فترات ابطاء .

المتغيرات الخارجية:

وهي التي تتحدد قيمتها عن طريق النموذج الاقتصادي وانما تتحدد بعوامل خارجية خارجة عن النموذج وتتمثل في :

1. درجة الانفتاح على العالم الخارجي: DOP ويعنى مدى إنفتاح الدولة على العالم الخارجي ويتم التعبير عنه بقسمة اجمالى الصادرات والواردات على اجمالى الناتج المحلى الإجمالي، أي أن درجة الانفتاح على العالم الخارجي تحسب بالمعادلة :

$$DOP = \frac{X + M}{GDP}$$

حيث: مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي: DOP، اجمالى الصادرات: X، اجمالى الواردات M الناتج المحلى الإجمالي: GDP.

2. احتياطات النقد الأجنبي: R وهي جملة الاحتياطات التي تحتفظ بها الدولة لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية.
3. تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية: F وهي مستوى التدفقات الراس مالية لداخل الدولة وخارجها.
4. ضرائب الصادرات : XT وهي عبارة عن الرسوم الجمركية التي يتم فرضها على السلع عند تصديرها الى خارج الدولة.
5. ضرائب الواردات: MT هي عبارة عن الرسوم الجمركية التي يتم فرضها على السلع عند استيرادها من خارج الدولة.
6. معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي RGDP هو المعدل الذي ينمو به الناتج المحلى الإجمالي سنوياً ويتم التعبير عن RGDP بالمعادلة التالية:

$$RGDP = \frac{GDP_n - GDP_0}{GDP_0}$$

حيث: معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي: RGDP، الناتج المحلى الإجمالي: GDP، الناتج المحلى الإجمالي لسنة الأساس: GDP_0 ، الناتج المحلى الإجمالي لسنة المقارنة: GDP_n

7. معدل نمو الكتلة النقدية (عرض النقود): RMS يقصد به المعدل الذى ينمو به الكتلة النقدية سنوياً، ويتم التعبير عن RMS بالمعادلة :

$$RMS = \frac{MS_n - MS_0}{MS_0} * 100$$

حيث: معدل نمو الكتلة النقدية: (عرض النقود) : RMS، عرض النقود (الكتلة النقدية) لسنة الأساس: MS_0 ، عرض النقود (الكتلة النقدية لسنة المقارنة: MS_n

متغيرات ذات فترات إبطاء : هي فترات تنتمى إلى فترة زمنية سابقة وتشمل:

١. حجم الصادرات في الفترة السابقة LAGX وهى عبارة عن جملة السلع التي تصدرها الدولة الى الخارج في السنة السابقة.

٢. حجم الواردات في الفترة السابقة LAGM : وهى عبارة عن جملة السلع التي تستوردها الدولة من الخارج في السنة السابقة.

- المتغيرات العشوائية: المتغيرات العشوائية U_i وهى المتغيرات التي تتولد قيمتها بفعل عوامل عشوائية وبالتالي يحكمها قانون احتمالي أى انها الخطأ الذى يمثل المتغيرات التي تؤثر في وعلى النموذج ويصعب اخذها في الاعتبار وتتمثل في المتغيرات $(i=1,2,3,\dots,n)$ حسب عدد معادلات النموذج.

ثانياً: اختيار العلاقات الرياضية التي تربط بين المتغيرات (الشكل الدالي الرياضي للنموذج): الشكل الرياضي للنموذج هو عدد المعادلات التي يحتويها النموذج ودرجة خطية النموذج ودرجة تجانس او غير متجانسة من درجة معينة فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وانما قد توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تقيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي.

ثالثاً: تحديد الإشارات المسبقة للمعالم (الوقعات القبلية لإشارات المعالم): يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معالم النموذج بناء على ما تقدمه النظرية الاقتصادية او المصادر السابقة من معلومات او وفق خصوصية الظاهرة المدروسة.

رابعاً: صيغة المعادلات الانية لنموذج سعر الصرف في الكويت في فترة الدراسة: المعادلات السلوكية لنموذج سعر الصرف في السودان تشتمل على متغيرات ذات مواقع متبادلة تظهر تارة متغيرات خارجية وتارة أخرى متغيرات داخلية في النموذج. وتحويل المعادلات الهيكلية إلى صيغة معادلات آنية هو تحديد المتغيرات الداخلية والخارجية في النموذج وفى كل معادلة بحيث أن معاملات كل متغير مستقل يتضمن الأثر التجميعي للمتغيرات في النموذج ككل، ونموذج سعر الصرف في الكويت يتكون من ١٧ متغير منها ١١ متغير خارجي و٦ متغيرات داخلية وهى كما في الجدول (٤): وتشتمل المتغيرات الخارجية على الاتي:

متغير خارجي قطعي : مثل متغير ضرائب الصادر XT ومتغير ضرائب الوارد MT
متغيرات خارجية محددة مسبقاً: وهى حجم الصادرات في الفترة السابقة وحجم الواردات في الفترة السابقة والاحتياطي من النقد الأجنبي في السنة السابقة.

خامساً: تقدير نموذج سعر الصرف في الكويت باستخدام نموذج لمعادلات الانية:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين وطريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل في التقدير وقد تم استخدام برنامج الاقتصاد القياسي E-VIEWS للحصول على النتائج.

استقرار السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة: تطبيق استقرار بيانات السلاسل الزمنية نموذج سعر الصرف في الكويت خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) وذلك بإجراء اختبار ديكي - وفيلر المدمج ADF لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة باستخدام برنامج E-views. واتضح من جدول (٥) الذى يوضح استقرار متغيرات الدراسة، وفى هذا الجدول استعرضت الدراسة نوع الاختبار ومستوى استقرار المتغيرات وقيمة إحصائية ديكي - فولر ومستوى المعنوية المحدد وهو ٥%. وتبين ان جميع متغيرات الدراسة لم تستقر عند المستوى واستقرت في الفرق الأول ماعدا عرض النقد استقر في الفرق الثاني.

جدول (٤) تصنيف المتغيرات المضمنة في النموذج وفق منظومة المعادلات الانية:

المتغيرات الخارجية للنموذج	المتغيرات الداخلية للنموذج
DOP	EX
F	X
R	M
XT	INF
LAGX	MS
MT	R
GDP	
LAG M	
RGDP	
RMS	
LAGR	

جدول (٥): نتائج ADF التي تم الحصول عليها عبر برنامج E-VIEWS.

المتغير	نوع الاختبار	استقرار المتغير	إحصائية الاختبار	مستوى المعنوية %٥
EX	ADF	Difference ^{1st}	٧,٤٥١٦٦٩-	١,٩٤٥٥٢٥-
INF	ADF	Difference ^{1st}	١١,٦٨٣١٥-	١,٩٤٥٥٩٦-
GDP	ADF	Difference ^{1st}	٧,٠٥٦٤١٥-	١,٩٤٥٥٩٦-
R	ADF	Difference ^{1st}	٤,١٩١٥٢٣-	١,٩٤٥٥٩٦-
F	ADF	Difference ^{1st}	١٠,٩٤٤٩٤-	١,٩٤٥٥٩٦-
X	ADF	Difference ^{1st}	٧,١٢١٦٢٤-	١,٩٤٥٥٩٦-
M	ADF	Difference ^{1st}	٦,٨٩٣٩٨٢-	١,٩٤٥٥٩٦-
MT	ADF	Difference ^{1st}	٨,٨٧٦٢٦٠-	١,٩٤٥٥٩٦-
DOP	ADF	Difference ^{1st}	٤,٢١٣٧٤١-	١,٩٤٥٦٦٩-
M ₁	ADF	Difference ^{1st}	٧,٤٥٩٠١٥-	١,٩٤٥٦٦٩-
X ₋₁	ADF	Difference ^{1st}	٧,٢٨١٤٦٦-	١,٩٤٥٦٦٩-
R ₋₁	ADF	Difference ^{1st}	١,٩٤٥٥٩٦-	١,٩٤٥٥٩٦-
MS	ADF	Difference ^{2st}	٢,٦١٣٢٧٨-	١,٩٤٥٥٩٦-
RMS	ADF	Difference ^{1st}	٩,٧١٦١٦٦-	١,٩٤٥٥٩٦-
RGDP	ADF	Difference ^{1st}	٢,٨٩٧٦٧٥-	١,٩٤٥٥٢٥-

نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام برنامج E-VIEWS

-**التكامل المشترك لمتغيرات النموذج:** كلمة متكاملة تطلق على السلسلة الواحدة اذا كانت غير ساكنة فنقول ان السلسلة q متكاملة من الرتبة الأولى او متكاملة من الرتبة الثانية، اما كلمة تكامل متساوي فتطلق على اكثر من سلسلة غير ساكنة، فنقول ان السلسلة غير ساكنة x، y تساوية التكامل اذا تضمنت العلاقة بين هذه السلاسل على مكون خطي ساكن واحد على الأقل وهذا المكون الخطي الساكن يسمى معادلة التكامل ويتم تفسير هذا المكون ايضاً على انه علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات x، y.

تطبيق التكامل المشترك لنموذج سعر الصرف في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٠):

تم استخدام التكامل المشترك لجوهانسون - جويلر للمعادلات الانية لسعر الصرف في الكويت، حيث يتضح بعد اجراء اختبار ديكي فولر ADF لجذر الوحدة وجد ان:

- ١- السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى LEVEL .
- ٢- اغلب السلاسل الزمنية للمتغيرات استقرت عند الفرق الأول.
- ٣- ان السلاسل السابقة اغلبها من الدرجة الأولى حيث انها تكون غير مستقرة في المستوى ولكنها تستقر عند الفرق الأول ولذا يمكن القول احتمال وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات. ولمعرفة ذلك يتم تحديد عدد الفجوات المتباطئة المناسبة في النموذج عن طريق تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR بتضمين جميع

المتغيرات (بدون الفروق) حيث يتم اخذ الفجوة التي تجعل AIC، SBC اقل ما يمكن باستخدام برنامج E-

IEWS وتظهر النتيجة على النحو التالي جدول (٦):

جدول (٦): مخرجات نموذج VAR لتحديد عدد الفجوات الأمثل لنموذج سعر الصرف.

VAR LAG Order Selection Criteria						
Endogenous variables : EX INF F M R X						
Included Observations:70						
LAG	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2813.902	NA	3.94E+27	80.56862	80.76134	80.64517
1	-2134.765	1222.447	4.14E+19	62.19327	63.54237	62.72915
2	-1671.856	753.8798*	2.14E+14	49.99588	52.50135	50.99108
VAR LAG Order Selection Criteria						
Endogenous variables : X EX INF dop						
Included Observations:70						
LAG	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-655.6132	NA	1798.287	18.97458	18.97458	18.89713
1	-363.6910	727.8555	0.038966	8.105456	8.747884	8.360636
2	-62.62237	350.4339	0.0000198*	2.817782*	3.974151	3.277106
VAR LAG Order Selection Criteria						
Endogenous variables : M EX INF GDP INF MT						
Included Observations:70						
LAG	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1519.923	NA	5.75E+12	43.56922	43.63302	43.63302
1	-998.1515	954.0961	394.7059	29.37576	30.33940	29.75853
2	-633.9646	613.9151	246.7679	19.68470	21.45138	20.38645
VAR LAG Order Selection Criteria						
Endogenous variables : INF EX GDP RMS						
Included Observations:70						
LAG	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-993.5118	NA	28843909	28.52891	28.65740	28.57995
1	-591.202	748.5988	454.2350	17.46915	18.11158	17.72433
2	-338.2236	441.2855	0.520127	10.69210*	11.84847	11.15143
VAR LAG Order Selection Criteria						
Endogenous variables : MS EX INF GDP						
Included Observations:70						
LAG	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1452.221	NA	1.38E+13	41.60632	41.73480	41.65735
1	-923.3015	965.5648	77.10408	27.20862	27.85104	27.46380
2	-717.3653	374.3031*	26342.54*	21.52472*	22.68109	21.98405
VAR LAG Order Selection Criteria						
Endogenous variables : R X F LAGR						
Included Observations:70						
LAG	LOGL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2861.395	NA	4.22E+30	81.86844	81.99693	81.91948
1	-2313.645	1017.252	1.07E+24	66.67556	67.31799	66.93074
2	-1924.777	677.7415*	2.53E+19	56.02219	57.17856	56.48151
* indicates lag order selected by the criterion						
LR : sequential modified LR test statistic						
FPE: Final prediction error.						
AIC: Akaike information criterion.						
SC: Schwarz Information Criterion.						
HQ: Ha;nnan-Quinn information Criterion.						

من الجدول أعلاه (٦) يتضح أن عدد الفجوات الأمثل في نموذج VAR والذي فيه حققت جميع المعايير اقل قيمة هو

الفجوة ٢ اي LAG=٢ وبالتالي سيتم التقدير لاختبار التكامل المشترك في اطار فترتين.

- اختبار النموذج فيما يتعلق بالعناصر القطعية في النظام متعدد المتغيرات:

يتم في هذه الخطوة تحديد النموذج من حيث القاطع (الثابت) والمتجه الزمني (الاتجاه العام) في معادلة التكامل المشترك (CF) او متجه الانحدار الذاتي VAR وتتم بعد تحديد عدد متجهات التكامل المشترك حيث يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات موضع الدراسة وتسمى انحدار التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، كما يتم تحديد عدد متجهات التكامل المشترك وفقاً لمنهجية جوهانسن باستخدام اختبار الأثر، واختبار القيمة الكاملة العظمى.

ويوضح جدول (٧):

- بحسب اختبار الاثر فانه تم قبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة تكامل بين متغيرات الدراسة) عند مستوى معنوية 0.05 ورفض فرض العدم (لا يوجد تكامل بين متغيرات الدراسة). كما تم قبول الفرضية البديلة (يوجد علاقة تكامل مشترك على الاقل اثنين).

- اكدت اختبار القيمة العظمى ما تم التوصل اليه في نتائج اختبار الاثر بخصوص بوجود علاقة تكامل مشترك اثنين على الاكثر بين المتغيرات اضافة الى التوصل الى وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة وانهم يتطورون بنفس الاتجاه في الاجل الطويل وعليه ينبغي ان تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ ECM والذي ينطوي على امكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما يتقاضي المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف.

تطبيق نموذج تصحيح الخطأ لبيانات نموذج سعر الصرف : بعد التأكد من وجود التكامل المشترك تاتي الخطوة الثالثة والاخيرة والمتعلقة ببناء وتصميم وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM ويتم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وبالأستعانة بالاختبارات الاحصائية منها واهمها معامل التحديد R2 واحصائية فيشر F-TEST لاختبار جودة النموذج والاستعانة كذلك بمؤشرات ومقاييس الكشف عن مشاكل القياس كمشكلة الارتباط الخطي المتعدد ومشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ومشكلة اختلاف التباين واهم هذه المؤشرات والمقاييس القياسية احصائية ديرين-واتسون. ويتم بعد ذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ وادخال متغير البواقي المستخرج من معادلة التكامل المشترك لجوهانسون كمتغير مستقل اضافة الى المتغيرات المؤثرة والمفسرة لحركة سعر الصرف هكذا لكل المعادلات السلوكية

$$EX = C_1 + C_2 INF + C_3 MS + C_4 DOP + C_5 F + C_6 R + C_7 (X - M) + C_8 LAGRESIDEX$$

$$X = C_1 + C_2 EX + C_3 INF + C_4 DOP + C_5 LAGRESIDEX + C_6 AR$$

$$M = C_1 + C_2 EX + C_3 MT + C_4 GDP + C_5 INF + C_6 DOP + C_7 LAGM + C_8 LAGRESIDEX$$

$$INF = C_1 + C_2 EX + C_3 RGDP + C_4 RMS + C_5 LAGRESIDEX$$

$$MS = C_1 + C_2 EX + C_3 INF + C_4 DOP + C_5 LAGRESIDEX$$

$$R = C_1 + C_2 X + C_3 F + C_4 LAGR + C_5 LAGRESIDEX$$

جدول(٧): ملخص اختبار التكامل المشترك لجوهانسون لنموذج سعر الصرف خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٢٠.

المتغيرات	فرضيات عدد علاقات التكامل المشترك	فرضية العدم H0	الفرضية البديلة H1	اختبار الاثر			اختبار القيمة العظمى الكاملة			القرار
				إحصائية الاثر	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥%	prop	إحصائية الاثر	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥%	prop	
EX INF F M R X	None	r=0	r>٠	268.0636	95.75366	00000	133.9985	40.07757	0	
	At most 1	r=1	r>١	134.0651	69.81889	00000	73.55583	33.87687	0	
	At most2	r=2	r>٢	60.50926	47.85613	0.0021	32.01965	27.58434	0.0126	
	At most3	r=3	r>٣	28.48961	29.79707	0.0702	17.26575	21.13162	0.1598	

	At most 4	r=4	r>4	11.22386	15.49471	0.1981	10.58253	14.2646	0.1764	
	At most5	r=5	r>5	0.64133	3.841465	0.4232	0.64133	3.841465	0.4232	
X EX INF dop	None	r=0	r>0	68.517	54.07904	0.0016	37.07246	28.58808	0.0033	
	At most 1	r=1	r>1	31.44454	35.19275	0.1201	19.0368	22.29962	0.1343	
	At most2	r=2	r>2	12.40774	20.26184	0.413	10.04463	15.8921	0.3303	
	At most3	r=3	r>3	2.363109	9.164546	0.7049	2.363109	9.164546	0.7049	
	At most 4	r=4	r>4	68.517	54.07904	0.0016	37.07246	28.58808	0.0033	
M EX INF GDP MT	None	r=0	r>0	103.9724	76.97277	0.0001	36.08507	34.80587	0.035	
	At most 1	r=1	r>1	67.88734	54.07904	0.0018	33.66903	28.58808	0.0102	
	At most2	r=2	r>2	34.21831	35.19275	0.0634	22.17237	22.29962	0.0521	
	At most3	r=3	r>3	12.04595	20.26184	0.4447	8.988025	15.8921	0.4351	
	At most 4	r=4	r>4	3.05792	9.164546	0.5699	3.05792	9.164546	0.5699	
INF EX GDP RMS	None	r=0	r>0	81.25284	63.8761	0.0009	43.5387	32.11832	0.0013	
	At most 1	r=1	r>1	37.71414	42.91525	0.1504	21.75305	25.82321	0.1576	
	At most2	r=2	r>2	15.96109	25.87211	0.4957	8.386489	19.38704	0.7856	
	At most3	r=3	r>3	7.574604	12.51798	0.2884	7.574604	12.51798	0.2884	
MS EX INF GDP	None	r=0	r>0	107.5045	54.07904	0	65.55123	28.58808	0	
	At most 1	r=1	r>1	41.95324	35.19275	0.008	25.80462	22.29962	0.0155	
	At most2	r=2	r>2	16.14862	20.26184	0.1676	10.94219	15.8921	0.2561	
	At most3	r=3	r>3	5.20643	9.164546	0.2616	5.20643	9.164546	0.2616	
R X F LAGR	None	r=0	r>0	155.6107	63.8761	0	85.38676	32.11832	0	
	At most 1	r=1	r>1	70.22396	42.91525	0	53.38611	25.82321	0	
	At most2	r=2	r>2	16.83784	25.87211	0.4272	11.46395	19.38704	0.4666	
	At most3	r=3	r>3	5.373894	12.51798	0.5436	5.373894	12.51798	0.5436	

وهذا يؤكد ان المتغيرات 51% هي R2 وبملاحظة ان القدرة التفسيرية لنموذج تصحيح الخطأ جيدة حيث كانت قيمة والباقي من الاثر يرجع على اثر 51% المؤثرة في النموذج تفسر التغيرات التي تحدث في سعر الصرف بنسبة المتغيرات العشوائية غير المضمنة في المعادلة. وهذا يؤكد جودة توفيق وتمثيل النموذج ويتبين من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ان النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للبقاى حيث جاءت احصائية ديرين - واتسون تساوى . 0.05 وهى مقبولة، أما معنوية التصحيح فهى اقل من مستوى المعنوية 1.652.

المخلص: يستهدف البحث التعرف على واقع الرقابة المصرفية في الكويت والمجهودات المبذولة من طرف بنك الكويت المركزي في تحقيق المنظومة المصرفية، وما هي الاليات والأساليب التي يتبعها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي في الكويت. وتقييم أداء البنك المركزي في الاقتصاد، وذلك من خلال إستقرار سعر الصرف، وهل تمكنت السياسة المالية والنقدية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة لأسعار الصرف في الكويت خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢٠). واعتمد البحث على المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري من الدراسة والمنهج التحليلي الذى يسمح بتحليل المعلومات للوصول الى اهم الملاحظات والنتائج. والمنهج الكمي، حيث تم استخدام النموذج الكامل للمعادلات الانية. وكانت اهم نتائج البحث:

- شهدت موجودات البنوك الكويتية ارتفاع خلال فترة (٢٠١٢-٢٠٢١) حيث ارتفعت من ٦,٢ مليار دينار عام ٢٠١٢ الى حوالى ١٣,٢ مليار دينار كويتي عام ٢٠١٢ بزيادة بلغت نحو ٧ مليار دينار، وترجع هذه الزيادة الى عدة أسباب منها زيادة رؤوس أموال البنوك بشكل جيد هذا من جانب مصادر الأموال اما من جانب استخدامها فتمثل في نمو التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص وللحكومة.
- بلغ متوسط معدل كفاية راس المال نحو ١٨,٢%، وان وصول نسبة راس المال الى هذه المستويات المرتفعة يعد مؤشراً ايجابياً يدل على احتفاظ البنوك في الكويت برؤوس أموال كافية لمواجهة المخاطر، مما يعزز من الاستقرار المالي في الكويت.
- العائد على متوسط الاصول وصل أقصى قيمة له عام ٢٠١٨ حيث بلغ نحو ١,٣%، بينما بلغ أدنى قيمة له عام ٢٠٢٠ حيث بلغ نحو ٠,٦%، ويرجع ذلك لتأثر البنوك بجائحة كورونا.
- نسبة المصروفات التشغيلية الى إجمالي الإيرادات وصل أقصى قيمة له عام ٢٠١٩ حيث بلغ نحو ٦٠,٥%، بينما بلغ أدنى قيمة له عام ٢٠١٢ حيث بلغ نحو ٥٢,٧%، ويرجع ذلك لتأثر البنوك بجائحة كورونا.
- إجمالي أصول المصارف في الكويت شهدت زيادة بنسبة تفوق الزيادة في الناتج المحلي، وبالتالي يستنتج أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بحالة جيدة من الاستقرار المالي وقدرة كبيرة على مواجهة الأزمات المالية.
- ولتقييم أداء البنك المركزي وذلك من خلال إستقرار سعر الصرف من خلال استخدام النماذج القياسية. توصل النموذج للاتي:
- في معادلة سعر الصرف للتدفقات النقدية لرؤوس الأموال الأجنبية اثر في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف، ويوجد اثر لأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي الكويتي في تحقيق الاستقرار بأسعار الصرف في الكويت.
- درجة الانفتاح على العالم الخارجي تؤثر في سعر الصرف وهذا الأثر يدعم تأثير السياسة النقدية للبنك المركزي الكويتي في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في الكويت.

التوصيات:

- تطوير الادوات الرقابية التالي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في تنظيم السياسة النقدية والمالية حتى يتمكن من الوصول الى الأهداف المرسومة للسياسة.
- رسم السياسة النقدية والمالية وفق للتطورات التي تشهدها القطاعات الاقتصادية المنتجة لما لهذه القطاعات من اثر ملموس على الاقتصاد، مقارنة مع القطاعات الاقتصادية غير المنتجة مثل قطاع العقارات.
- التركيز من قبل البنك المركزي الكويتي على تأهيل وتطوير وتنمية مهارات القائمين بالرقابة المصرفية العاملين لديه، والاهتمام بالعنصر البشري من أجل مسايرة التطور العالمي من خلال الدورات التدريبية في مجال الرقابة المصرفية، وذلك لزيادة الوعي الرقابي المصرفي لديهم، والذي ينعكس على ممارستهم الرقابة المصرفية الفاعلة على المصارف.

المراجع:

١. نواف جابر مالك الصباح، اثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، كلية العلوم المالية والادارية، ٢٠١٣
٢. الزبير محمد عبدالله، أثر الرقابة المالية في تطوير الأداء المصرفي لتطبيقها على المصارف السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم، المعهد العالي للدراسات المصرفية، ٢٠٠٥، ص ٧٦-٧٧
٣. د. عثمان يعقوب محمد، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٥
٤. حورية حمى، أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية - حالي الجزائر، رسالة ماجستير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة منتوري - قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٥-٢٠٠٦.
٥. حسن توكّل احمد فضل، اثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان ١٩٨٠-٢٠١٤، جامعة الحدود الشمالية، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد (١)، العدد (٢)، جامعة الحدود الشمالية ٢٠١٦.
٦. بنك الكويت المركزي، تقرير الاستقرار المالي، اعداد مختلفة.
7. <https://www.cbk.gov.kw/ar/about-cbk/mission-and-objectives>
8. <https://law.almohami.com>
9. <https://www.cbk.gov.kw/ar/about-cbk/mission-and-objectives>